معدل البطالة ارتفع ٢٣,٧ وقوة العمل انخفضت من ٦,٥ ملايين إلى ٥,٩ ملايين خلال سنوات الحرب

على ذمة «المركزي للإحصاء»: ٤,٥ ملايين عدد العاملين منهم ٢٢ بالمئة إناث.. والمتعطلين أقل من ١,٥ مليون

عربش لـ«الوطن»: البيانات يشوبها خلل.. ونسبة البطالة من الجامعيين خطيرة

سيروب: ارتفاع معدلات بطالة الشباب يُخسّر فرصة رفع إنتاجية الاقتصاد وقدرة حل المشكلات

محمد راكان مصطفى

كشف المكتب المركزي للإحصاء عن حجم قوة العمل ومعدلات البطالة حسب الجنس الصادرة بناء على مسح قوة العمل لعام ٢٠٢٢ (والتي حصلت «الوطن» على نسخة منها)، أن قوة العمل في سورية خلال عام ٢٠٢٢ بلغت ٥,٩٦٤,٤٥٨ شخصاً ما يعادل ٢٦ بالمئة من إجمالي عدد السكان (الذي قدر وفق المكتب بـ٢٣,٢ مليون نسمة)، وبنسبة تراجع بلغت ٩ بالمئة عن عام ٢٠١٠ والتي كانت ٦,٥ ملايين شخص.

وأوضحت بيانات المكتب المركزي أن إجمالي عدد المشتغلين في العام ٢٠٢٢ بلغ ٤,٥٥٠,٧٩٧ مشتغلاً ما يمثل نسبة ٢٠ بالمئة من إجمالي عدد السكان، و٧٦ بالمئة من إجمالي حجم قوة العمل، بلغ نسبة الذكور منهم ٧٨ بالمئة بحوالي ٣,٥ ملايين مشتغل، في حين بلغت نسبة الإناث منهم ٢٢ بالمئة من إجمالي العاملين بحوالي ٩٩٢ ألف مشتغلة، بمعدل تراجع بلغ ١٠ بالمئة مقارنة بعام ٢٠١٠ والذي كان أكثر من ٥ ملايين مشتغل.

ووفقاً للمسح بلغ عدد المتعطلين عن العمل (١٥ سنة فأكثر) ١,٤١٣,٦٦١ متعطلاً بنسبة ٦ بالمئة من إجمالي السكان و٢٤ بالمئة من جحم قوة العمل، منهم ١,١٧٨ مليون متعطل لم يسبق لهم العمل سابقاً ما يعادل ٨٣ بالمئة من إجمالي المتعطلين في حين بلغ عدد المتعطلين الذين خسروا عملهم نحو ٢٣٥ ألفاً، في وقت كان التعطل وفق الجنس من نصيب الإناث بنسبة ٥٣ بالمئة حيث بلغ عدد المتعطلات ما يزيد على ٧٥٢ ألف متعطلة، في حين بلغت نسبة المتعطلين من الذكور ٤٧ بالمئة بعدد ٦٦١ ألف متعطل، بنسبة نمو بإجمالي عدد المتعطلين عن العمل في عام ٢٠١٠ بلغ ١٩٧ بالمئة والذين كانوا نحو ٤٧٦ ألف عاطل.

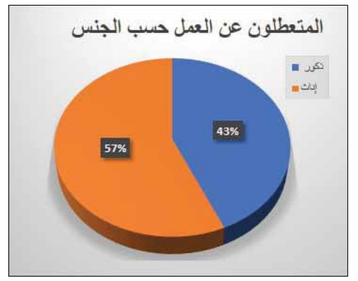

ونوه المكتب بأن المسح في عام ٢٠٢٢ شمل كل المحافظات باستثناء جزء من محافظات (حلب، إدلب، الحسكة، دير الزور، الرقة).

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق ومدير مكتب الإحصاء الأسبق الدكتور شفيق عربش قال: من خلال النقاش مع الزملاء من الأساتذة المختصين في البيانات الخاصة بالقوة البشرية وقوة العمل تبين وجود إشكاليات كبيرة في البيانات الإحصائية، بدءاً من العدد المقدر عن السكان والذي وصفه بالمبالغ به بشكل كبير وخاصة في ضوء المعلومات عن الهجرة الكبيرة التي حصلت خلال سنوات الحرب الظالمة على سورية والتي تعتبر أرقام المرفوع الدعم عنهم بسبب السفر أحد المؤشرات على ارتفاع عدده.

عربش رأى أن البيانات المتعلقة بقوة العمل يشوبها نوع من الخلل، إذ إنه من غير الواقعي في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بالبلاد والتي لجهة البيانات المتعلقة بالمشتغلين والمتعطلين عن العمل. بدورها الباحثة الاقتصاد الدكتورة رشا سيروب قالت لـ«الوطن»: تظهر بيانات المكتب المركزي للإحصاء عن انخفاض في قوة العمل بأكثر من ٢٧٠ ألف شخص، أي إن عدد الذين يبحثون عن عمل انخفض بمقدار ٢٧٠ ألف شخص، وهذا من المفترض أن ينعكس على انخفاض في معدلات البطالة، لكن البيانات أظهرت ارتفاعاً في معدلات البطالة إلى ٢٣,٧ بالمئة وهي ناتجة عن فقدان أكثر من ٣٢٠ ألف فرصة وظيفية!

أستاذة الاقتصاد اعتبرت أن المؤشرات ذات الخطورة ليس ارتفاع معدلات البطالة فحسب، بل أيضاً عندما نعلم أن أكثر من ٨٣ بالمئة من العاطلين عن عمل لم يعملوا سابقاً، بمعنى في سورية قوة بشرية تبلغ ١,١٧ مليون شخص يفتقدون الخبرات والمهارات العملية، وهو ما يشكل تهديداً على كفاءة رأس المال البشري وتدهور المخزون التراكمي للخبرات وما يمثله من انعكاس على إضعاف القدرة على النمو الاقتصادي القائمة على الموارد البشرية.

المتعطلون عن العمل

حققت محافظة ريف دمشق وفق بيانات المركزي لإحصاء العدد الأكبر من المتعطلين عن العمل بنسبة ٢٤ بالمئة بأكثر من ٣٣٨ ألف متعطل، وفي المرتبة الثانية جاءت محافظة اللاذقية بنسبة ١٤ بالمئة وبأكثر من ١٩٢ ألف متعطل، ثم محافظة طرطوس بنسبة ١١ بالمئة وبأكثر من ١٥٠ ألف متعطل، وتلتها العاصمة بنسبة ١٠ بالمئة بحوالي ١٤٥ ألف متعطل، ثم محافظة حمص بنسبة ٩ بالمئة بأكثر من ١٢٠ ألف متعطل ثم حماة بنسبة ٧ بالمئة بأكثر من ١٠٣ آلاف متعطل، فحلب (لم يشمل المسح جزءاً منها) بنسبة ٦ بالمئة وحوالي ٩٠ ألف متعطل ثم محافظة درعا بنسبة ٥ بالمئة بأكثر من ٧١ ألف متعطل، والتي تساوت معها محافظة السويداء بالنسبة حيث بلغ عدد المتعطلين ٦٧ ألف متعطل، يليها الحسكة بنسبة ٣ بالمئة وبأكثر من ٤٣ ألف متعطل فمحافظة الرقة (لم يشمل المسح جزءاً منها) بنسبة ٢ بالمئة وبأكثر من ٣٢ ألف متعطل، فمحافظة القنيطرة بنسبة ٢ بالمئة بأكثر من ٢٥ ألف متعطل، يليها محافظة إدلب (لم يشمل المسح جزءاً منها) بنسبة ١ بالمئة وبأكثر من ١٦ ألف متعطل، وأخيراً محافظة دير الزور (لم يشمل المسح جزءاً منها) بحوالي ١ بالمئة بأكثر من ١٥ ألف متعطل عن العمل.

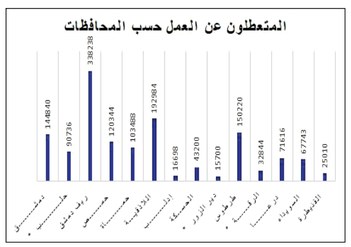

وكشفت البيانات أن التعطل عن العمل تركز في فئة الشباب، حيث بلغت نسبة التعطل بين الشباب بعمر ٢٠-٢٤ سنة نسبة ٣٥ بالمئة بأكثر من ٤٩٢ ألف متعطل بلغت نسبة الإناث المتعطلات منهم ٤٦ بالمئة بأكثر من ٢٢٤ ألف متعطلة، وفي فئة الشباب بأعمار ٢٥-٢٩ بلغت النسبة ٢٤ بالمئة بأكثر من ٣٤٦ ألف متعطل، بلغت نسبة الإناث المتعطلات منهم ٧٦ بالمئة بأكثر من ٢٦٤ ألف متعطلة.

الدكتورة سيروب رأت أن من المؤشرات التي يجب الوقوف عندها أيضاً هو معدلات البطالة المرتفعة جداً لدى الشريحة العمرية (٢٠-٢٤) عاماً التي بلغت ما يقارب ٦٠ بالمئة (٥٨,٤٨ بالمئة)، و٤٢,٣٣ بالمئة لدى الشريحة العمرية (٢٥-٢٩) عاماً، وتُعرف هاتان الشريحتان بالإبداع والإنتاجية المرتفعة، وبهذا فإن سورية تخسر الفرصة الكامنة لرفع إنتاجية الاقتصاد والقدرة على حل المشكلات.

أما بالنسبة لتوزع المتعطلين حسب الحالة التعليمية فقد احتل حملة الشهادة الثانوية النسبة الأكبر بـ٤٧ بالمئة بأكثر من ٦٧٠ ألف متعطل، يليها دارسو الابتدائية بحوالي ٢٣٩ ألف معطل، ثم حملة الشهادة الجامعية فأكثر بنسبة ١٥ بالمئة بحوالي ٢٠٧ آلاف متعطل، ثم من هم دون التعليم الأساسي بنسبة ١٢ بالمئة بأكثر من ١٧١ ألف متعطل، وأخيراً خريجو المعاهد المتوسطة بنسبة ٩ بالمئة بأكثر من ١٢٥ ألف متعطل عن العمل.

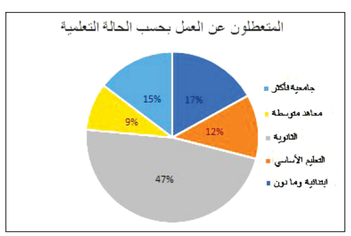

أستاذ الإحصاء قال: بالتركيز على بيانات توزع المتعطلين عن العمل حسب الشهادة نجد أن ممن لم يسبق لهم العمل بالنسبة لفئة دارسي الابتدائية فما دون يشكل ١٢,٥ بالمئة من مجموع المتعطلين الكلي، علماً أنه تم تغيير في النظام التعليمي حيث تم اعتبار مرحلة التعليم الأساسي للصف السادس في عام ٢٠٠٢، ما يعني أن آخر دفعة حصلت على شهادة ابتدائية كانت من ١٢ عاماً أي إنها أصبحت الآن بعمر ٣٤، وما جاء في إحصائيات المكتب يعني أن هؤلاء بقوا لسنوات طويلة عاطلين من دون عمل!!

واعتبر عربش أن وجود نسبة ١٥ بالمئة متعطلين عن العمل من حملة الشهادات الجامعية أمر خطر، وهو يدل على أن الوظائف المتاحة في سورية ليست لحملة الشهادات الجامعية أو أن سوق التوظيف مغلق وبالحدود الدنيا من التوظيف.

من جهتها قالت الدكتورة سيروب: إنه في الوقت الذي تتحدث فيه الحكومة عن التحول الرقمي نجد أن المشتغلين ممن هم حملة الشهادة الابتدائية وما دون يستحوذون على ما يقرب من ٤٢ بالمئة من فرص العمل، في حين حملة الشهادات الجامعية لم تتجاوز ١٥ بالمئة، ما يشير إلى خلل بنيوي في سوق العمل الذي شكّل قوة طاردة للكفاءات وذوي الشهادات العليا وعزز ظاهرة هجرة الأدمغة، وهو ما تظهره البيانات أيضاً التي تبين أن ٦٣,٧ بالمئة من الانخفاض كانت لدى حملة الشهادة الجامعية والمعاهد المتوسطة.

المشتغلون

حصد القطاع الحكومي في عام ٢٠٢٢ وفق بيانات المركزي لإحصاء ٣١,٨ بالمئة من إجمالي المشتغلين بأكثر من ١,٤ مليون مشتغل، ٦٢ بالمئة منهم من الذكور بأكثر من ٨٩٥ ألف مشتغل، و٣٨ بالمئة من الإناث بأكثر من ٥٥٢ ألف مشتغلة، وكان نصيب القطاع الخاص أكثر من ٣,١ ملايين مشتغل ما يعادل ٦٨ بالمئة من إجمالي المشتغلين، بلغ نصيب الذكور منها ٨٦ بالمئة بأكثر من ٢,٦ مليون مشتغل في حين كان نصيب الإناث ١٤ بالمئة بنحو ٤٣٧ ألف مشتغلة، في حين كان عدد المشتغلين في مجالات أخرى أقل من ٠,٣ بالمئة بحوالي ١٢ ألف مشتغل، منهم ٧٤ من الذكور بعدد ٨٨٩١ مشتغلاً، و١٦ بالمئة من الإناث بعدد٣١٧١ مشتغلة.

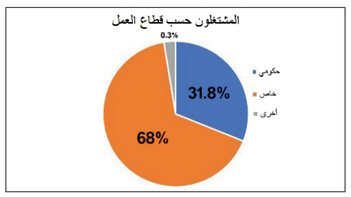

مدير مكتب الإحصاء الأسبق قال: بعيداً عن البيانات الإحصائية وبالنظر إلى الواقع الحقيقي لسوق العمل يتبين وجود خلل تسبب به ارتفاع عدد الإناث بعد ازدياد معدلات هجرة الشباب من مختلف المهن والاختصاصات، إلى جانب تنامي أعداد عمالة الأطفال، واصفاً ذلك بأنه تعبير طبيعي عن منتجات الحرب.

ولفت عربش إلى تراجع دور الحكومة في السنوات الأخيرة في قطاع العمل عبر (تسهيل تسرب العمالة إلى القطاع الخاص خاصة من القطاعات المالية (مصارف وشركات تأمين) عبر قبول الاستقالات، وعدم العمل على ترميم النقص الذي بات واضحاً في كثير من مفاصل العمل في بعض المؤسسات والوزارات، عبر إيقاف العقود السنوية وعقود الثلاثة أشهر وحتى المياومة، وخاصة بعد إسناد موضوع التوظيف إلى وزارة التنمية الإدارية التي أطلت علينا بأحدث إنجازات ابتدعتها الوزارة لحصر التوظيف بالمسابقات المركزية، والتي واظبت على تجنب إجرائها، مضيفاً: حتى المسابقة الوحيدة التي أجرتها لم تحظ بها النقص الكبير في أغلب الوزارات والجهات.

حسب المؤهل العلمي يلاحظ أنه كلما ارتفع المؤهل العلمي قلت نسبة المشتغلين، فكان لدارسي الابتدائية الحصة الأكبر من عدد المشتغلين بنسبة ٤٢ بالمئة بحوالي ١,٩ مليون مشتغل، يليه التعليم الأساسي بنسبة ١٨ بالمئة بأكثر من ٨١٧ ألف مشتغل، ثم حملة الشهادة الثانوية بنسبة ١٦ بالمئة بأكثر من ٧٧٥ ألف مشتغل، يليهم حملة الشهادات الجامعية فأكثر بنسبة ١٥ بالمئة وبحوالي ٦٧٣ ألف مشتغل، وأخيراً جاء حملة شهادات المعاهد المتوسطة بنسبة ١٠ بالمئة وبحوالي ٤٣٥ ألف مشتغل.

ووفقاً لقطاعات العمل حاز أكبر نسبة من المشتغلين في القطاع الحكومي حملة الشهادات الجامعية بنسبة ٢٨ بالمئة بأكثر من ٤٠٠ ألف مشتغل، يليهم حملة الشهادة الثانوية بنسبة ٢٢ بالمئة بأكثر من ٣٢٤ ألف مشتغل، ثم حملة شهادات المعهد المتوسط بنسبة ٢٠ بالمئة بأكثر من ٢٩٣ ألف مشتغل، ثم جاء كل من دارسي الابتدائية بـ٢١٧ ألف مشتغل وحملة شهادة التعليم الأساسي ٢١١ ألفاً بنسبة ١٥ بالمئة لكل منهما.

أما بالنسبة لقطاع العمل الخاص فكانت حصة دارسي الابتدائية أكثر من النصف بنسبة ٥٤ بالمئة بأكثر من ١,٦ مليون مشتغل، يليهم حملة شهادة التعليم الأساسي بنسبة ٢٠ بالمئة بحوالي ٦٠٤ آلاف مشتغل، ثم حملة الشهادات الثانوية بنسبة ١٣ بالمئة بحوالي ٤٠٠ ألف مشتغل، يليهم حملة الشهادات الجامعية فأكثر بنسبة ٩ بالمئة بنحو ٢٦٩ ألف مشتغل، وأخيراً حملة شهادات المعاهد المتوسطة بنسبة ٥ بالمئة وبحوالي ١٣٩ ألف مشتغل.

ووفقاً لبيانات المسح بالنسبة للمشتغلين وفق القطاع الاقتصادي، فقد تركزت النسبة للمشتغلين في القطاعات الاقتصادية وفق التالي في قطاع الخدمات بنسبة ٣٧ بالمئة وبحوالي ١,٦ مليون مشتغل، يليه التجارة والفنادق والمطاعم بنسبة ١٩ بالمئة بحوالي ٨٤٩ ألف مشتغل، ثم قطاع الزراعة بنسبة ١٥ بالمئة بحوالي ٦٧١ مشتغل، يليه قطاع الصناعة بنسبة ١٠,٩٩ بالمئة وبحوالي ٥٠٠ ألف مشتغل، ثم قطاع البناء والتشييد بنسبة ١٠,٦ بالمئة بحوالي ٤٨٢ ألف مشتغل، ثم قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة ٦ بالمئة بحوالي ٢٩٤ ألف مشتغل، واحتل المرتبة الأخيرة المشتغلين في قطاع المال والتأمين والعقارات بنسبة واحد بالمئة بحوالي ٥٥ ألف مشتغل.

وكشفت الإحصائيات أن نسبة أصحاب العمل من إجمالي المشتغلين في القطاع الخاص بلغت ٥ بالمئة بنحو ١٥٣ ألف مشتغل، (يعمل لحسابهم ٩٥ بالمئة المتبقون)، نسبة الإناث منهم ٥ بالمئة بعدد ٧٥٢ صاحبة عمل، مقابل ٩٥ بالمئة من الذكور بأكثر من ١٤٦ ألف صاحب عمل.

وتراوحت الرواتب في القطاع الحكومي بحسب بيانات المسح بين ٩٠ ألف ليرة وأكثر من ٤٥٠ ألف ليرة، في حين كان الحد الأدنى للرواتب في القطاع الخاص يبدأ بأكثر من ٩٠ ألفاً حتى ١٥٠ ألفاً ويصل إلى أكثر من ٤٥٠ ألف ليرة، وكذلك الأمر بالنسبة للأجور في القطاعات الأخرى، وكان اللافت تركز الرواتب في القطاعات الثلاثة في الفئة التي تتراوح بين (٩٠ ألفاً وليرة و١٥٠ ألف ليرة) حيث شملت أكثر من ٧٤ بالمئة من نسبة المشتغلين في القطاع الحكومي، و٢٨ بالمئة من المشتغلين في القطاع الخاص، و٤٣ بالمئة من المشتغلين في القطاعات الأخرى.

وحول ذلك قال الدكتور عربش: بالنظر إلى الرواتب والأجور في حال اعتبرنا أن البيانات قريبة من الواقع يتبين أن النسبة الأكبر من العاملين في القطاع العام تتدرج رواتبها في الشريحة دون ١٥٠ ألفاً، في حين ٧٢ بالمئة من مرتبات القطاع الخاص تتجاوز هذه الشريحة، علماً أن المرتب يعيل ٦ أشخاص (الموظف و٥ أفراد من عائلته)!!.